فالمبتدأ هو الاسم لفظاً او تقديراً ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلاً واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي
ما يكون مؤثراً في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسنداً اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ
الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب
وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام ونحوه كهل وما
ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح وللاخفش بلا قبح ذلك وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبراً عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي
هو منكم باجنبي وهو غير جائز بخلاف ما لو كان فاعلاً لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو
الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى ارغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان
لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال
للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسماً مفرداً مذكوراً بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد
واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعاً نحو اقائمون الزيدون فانها
حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها لسد مسد الخبر
وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان وتعين
ح ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبراً مقدماً عليه وثانيها اقائم الزيدان وتعين حينئذ
ان يكون الزيدان فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ونحوه فيه الامران كما عرفت
والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق
على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي
ما يقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند به اي المبتدأ

او تجعل الباء للسببية اي والضمير المجرور راجعاً الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ
ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيداً واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء
اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ
والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في
الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العامل اللفظي
واصل المبتدأ التقديم اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً
لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل
ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظاً جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائداً الى زيد
المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار
وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخر فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة وهو غير جائز وقد
يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معين والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة
ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص
يقل اشتراكها فتقرب النكرة من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك
ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت
وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات يقصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في
موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما اسند اليه
فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح الحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في
قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان اهر الكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيراً كما
اذا كان مجيء حبيب مثلاً وقد يكون شراً كما اذا كان مجيء عدو والمراد به نباح غير معتاد يتشاءم به

Copyright © King Saud University